العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين في سورية

إعداد: خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

دراسة تحليلية

شباط / فبراير 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2022
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة:..... 4
أولاً: العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين المحليين..... 4
1. العلاقة بين النظام السوري والمعارضة:..... 4
2. العلاقة بين النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية: 5
3. العلاقة بين المعارضة السورية وقوات سوريا الديمقراطية: 7
4. العلاقة بين فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام:..... 8
ثانياً: العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين الدوليين.....10
1. العلاقة بين روسيا والنظام السوري:.....10
2. العلاقة بين إيران والنظام السوري:.....11
3. العلاقة بين المعارضة السورية وتركيا.....12
4. العلاقة بين النظام السوري وحزب الله: 15
ثالثاً: مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين في سورية 16
1. مستقبل العلاقة "التركية - الإيرانية – الروسية" في سورية: 16
2. مستقبل العلاقة بين الفاعلين المحليين في سورية: 18
خُلاصة:.....19

مقدِّمة:

على نحو بالغ التعقيد، حيث تلتقي المصالح بين الأطراف المتنازعة وتتباعد بين الأطراف المتصالحة. هكذا يبدو مشهد العلاقات الاقتصادية بين القُوى الفاعلة في سورية، الذي يزداد تعقيداً مع مرور الوقت؛ بعدما باتت سورية ساحة صراع دولي اجتمعت فيها أطراف محلية وإقليمية وأخرى دولية.

نشأت علاقات تجارية بَيْنيّة بين القُوى العسكرية المحلية والإقليمية، رغم النزاع العسكري ومحاولات الاختراق الأمني، وانخرطت تلك القُوى بنفسها بالأعمال التجارية سواءً بإدارتها أو احتوائها. كما انخرطت الدول الفاعلة في تنازُع اقتصادي لا يقل عن السياسي.

وعليه، تُحاول هذه الدراسة فَهْم العلاقات الاقتصادية البَيْنيَّة في الجغرافيا السورية بين الفاعلين المحليين والدوليين، من خلال الفصل بينها ومن ثَمّ إعادة جمع الصورة الكليّة لها؛ بغرض الإجابة على سؤال المصالح الاقتصادية المتعلقة بكل طرف وإمكانية التقائه أو تنافُسه مع الآخر.

ينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية: يتناول القِسْم الأول العلاقات بين القُوى الفاعلة من ميليشيات وجماعات محلية وأجنبية بما فيها النظام السوري، وفي القِسْم الثاني يتناول القُوى الفاعلة من الدول المنخرطة في النزاع، ثم يحاول القِسْم الثالث استشراف السيناريوهات الممكنة لقيام أو انتفاء هذه العلاقات البَيْنيّة في ظل استمرار النزاع أو توقُّفه.

أولاً: العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين المحليين

1. العلاقة بين النظام السوري والمعارضة:

تقوم العلاقة التجارية بين النظام والمعارضة على نقطتين أساسيتين هما: التمويل وتأمين السلع؛ فكل منطقة تحتاج لسلع المنطقة الأخرى وكِلا الطرفين احتاج للتمويل.

سابقاً، نظرت المعارضة إلى العلاقات التجارية مع النظام على أنّها مصدر لشراء الخدمات الرئيسية. ولاحقاً، كمصدر لتأمين التمويل؛ حيث حرصت على بيع السلع التي توجد لديها أو تمرّ عَبْر مناطقها إلى مناطق النظام.

عموماً، وَلَّد التبادُل التجاري بين مناطق النظام والمعارضة مزيداً من النزاع بدل أن يقود إلى التهدئة[1]، ويُلاحظ ذلك في ريف دمشق وحمص ودرعا وحلب وإدلب، سواءً بين الجماعات المسيطرة أو تلك التي تتبادل السلع والخدمات؛ فمنطقة قلعة المضيق التي كانت نقطة تبادُل بين النظام والمعارضة ظلّت هادئة لوقت طويل قبل أن تكون سبباً لاندلاع العمليات القتالية وتقتحمها قوات النظام في أيار/ مايو 2019.

(1) خالد تركاوي، "اقتصاديات الحرب في سورية". مركز جسور للدراسات، 26-11-2018، الرابط

وبينما اضطرت المعارضة لبناء كل شيء من الصفر تقريباً، من المشافي الميدانية والمدارس إلى المؤسسات الحكومية، كان النظام حريصاً على تدمير كل تلك المرافق لتأمين الدولة وحصرها به وضمان عدم تفكُّك المركزية التي أنشأها منذ سيطرة حزب البعث الاشتراكي على السلطة.

ومع تشديد العقوبات على مؤسسات وأفراد في النظام بدَا أن هذا الأخير حريص على استغلال نفوذه في مناطق المعارضة، وذلك من خلال مكاتب الصرافة التي تعمل لصالحه في شمال غرب البلاد، والتي يُعتقد أن لها دوراً كبيراً في تثبيت سعر الصرف، وقد يكون لها دور في تأمين بعض المستلزمات المستقبلية عَبْر وسطاء.

وكان النظام السوري أكثر مرونة تجاه إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع المعارضة على هامش النزاع؛ لما لذلك من أهمية في تحقيق مكاسب وعوائد من أبرزها:

- **الحصول على القطع الأجنبي من الأموال الأجنبية:** التي يُقدّمها المانحون للمعارضة السورية، لا سيما أنّ معظم ما تم تحويله إلى مناطق الوسط والعاصمة والجنوب صبَّ في خزينة المصرف المركزي من حيث النتيجة؛ كون عمليات شراء السلع من قِبل الأفراد والمؤسسات تمت عَبْر السوق المحلية، وهو ما يتطلب تصريف العملات الأجنبية إلى الليرة.
- **الحصول على القطع الأجنبي من الضرائب والرسوم؛** التي يدفعها معارضو النظام عَبْر الوثائق الخاصة بالسجّل المدني والسفر مثل الجوازات وعقود الزواج وشهادات الولادة والوفاة وغيرها.
- **تعويض نقص الاحتياجات وتأمين موارد مالية:** عَبْر تصدير واستيراد السلع والخدمات من وإلى مناطق المعارضة السورية شمال البلاد. وتُعتبر المواد الزراعية من أبرز السلع التي تتدفّق من هذه الأخيرة إلى مناطق النظام، بينما تُعَدّ الألبسة وقطع الغيار ومواد الطاقة الشمسية من أبرز السلع المصنَّعة القادمة من تركيا إلى هذه الأخيرة. بدوره، يبيع النظام للمعارضة التبغ والمواد الغذائية التقليدية والمنظفات وقصّات السيارات (السيارات المستعملة)، إضافة لتوريده الحبوب المخدِّرة والأدوية البشرية.

2. العلاقة بين النظام السوري وقوات سورية الديمقراطية:

بدأت العلاقة الاقتصادية بين الطرفين منتصف عام 2012 عندما وقَّع النظام اتفاقاً مع حزب الاتحاد الديمقراطي كان ينصّ على تقاسُم عائدات النفط بمعدَّل 65% للأخير و35% للأوّل. كانت تلك العلاقة تقوم على مجرّد شكل مُتبادَل من المصالح الأمنية قبل أن تصبح محكومةً بالمصالح العسكرية والسياسية مثلما هو موضَّح أدْناه:

- **أمنياً:** عندما وقَّع النظام الاتفاق مع PYD عام 2012 كان حريصاً على تأمين حقل "رميلان" الإستراتيجي وضمان عدم سقوط محافظة الحسكة بيد فصائل المعارضة، وضمان التدفُّق الآمِن لشحنات المحروقات والنفط والقمح إلى مناطق سيطرته. لكن، لاحقاً اقتصرت المصالح الأمنية بين الطرفين على تقنين التهريب عَبْر الخطوط، وهو ما يُمكن الْتِمَاسه بافتتاح معبر "الباغوز – البوكمال" منتصف كانون الثاني/ يناير 2022.

- **عسكرياً:** منذ سيطرة "قسد" على جميع حقول النفط الرئيسية شرق الفرات أواخر عام 2017، باتت تُشكّل مصدر تهديد بالنسبة لاقتصاد النظام، وهو ما يُفسّر مساعيه بدعم روسيا وإيران للسيطرة على حقل "كونيكو" خلال هجوم بري مطلع شباط/ فبراير 2018.
- **سياسياً:** منذ انطلاق المفاوضات بين النظام والإدارة الذاتية أواخر عام 2017 أصبحت العلاقة الاقتصادية بين الطرفين تتأثر بشكل واضح بكل ما هو سياسي. على سبيل المثال، أغلقت الإدارة الذاتية في 24 أيار/ مايو 2021 المعابر البرية والمائية بغرض منع السكان في مناطق سيطرتها من المشاركة في الانتخابات الرئاسية.
- **اقتصادياً:** لم يُفوِّت النظام خلال جولات التفاوُض مع الإدارة الذاتية فرصة الضغط لتعديل نسبة الاتفاق الأساسية حول حصة النفط والمحروقات لكل منهما. كما أنّه لا يُفوِّت الفرصة أبداً للضغط عليها من أجل رَفْع الضرائب على السلع والخدمات، عَبْر إغلاق المعابر عندما يجد الظروف مواتية لذلك؛ كقراره إغلاق معبر "الطبقة" الذي جاء مُتزامِناً مع التصعيد العسكري على "عين عيسى" في آذار/ مارس 2021، وقراره إغلاق المعابر في محافظة الرقة بعد إغلاق إقليم كردستان معبر "سيمالكا" أواخر عام 2021.

في الواقع، استطاع النظام الحفاظ جزئياً على علاقة اقتصادية جيدة مع الإدارة الذاتية الكردية، التي أبدت مرونة دائمة في التعامل معه بما يسمح لها بالحفاظ على الموارد المالية، وما يترتب على ذلك من استقرار أكبر في المنطقة.

فالإدارة الذاتية تحتاج إلى الأدوية والموادّ الغذائية من مناطق النظام؛ بينما يحتاج الأخير إلى تدفُّق دائم وآمِن للنفط ومشتقاته والقمح. علماً، أنّ هناك تنافساً كبيراً بين الطرفين على شراء مادة القمح من السُكّان في شرق الفرات، وقد ظهر ذلك في محصول عام 2020[2].

كما تُشكّل مناطق "قسد" ممر عبور للسلع الإيرانية التي يتم بيعها في مناطق النظام. لذلك، كان حصولها على الأموال المقتطعة من الضرائب والرسوم على عمليات التهريب أحد أهم الدوافع والمصالح لديها في إقامة علاقة اقتصادية مستمرّة مع النظام. ولهذا أسّست الإدارة الذاتية شركة هيفكارتن التي هيمنت بالشراكة مع بعض التُّجّار المحليين على معظم السلع الإستراتيجية[3].

[2] "حرب أسعار بين دمشق والإدارة الذاتية للاستحواذ على محصول القمح الإستراتيجي". سورية على طول، 11-6-2020، الرابط
[3] "تشكيل الحدود الكردية: معادلات النفوذ والنزاع والحوكمة". مركز كارنيغي، 8-7-2021، الرابط

3. العلاقة بين المعارضة السورية وقوات سورية الديمقراطية:

تعود العلاقة بين الطرفين إلى أواخر عام 2012، ولم يكن يوجد قانون واضح يُنظِّم شكل وطبيعة التبادُل الاقتصادي والتجاري. وقد بدَا التفاوُت في حاجة كل منطقة لسلع وخدمات الأخرى بحسب اختلاف الفترات الزمنية، دون أن ينفي ذلك أهمية العوائد الناتجة عن ضرائب التهريب كمصدر تمويل رئيسي لكِلَيْهما.

آنذاك، كانت وحدات الحماية الكردية تعتمد بشكل محدود على معبر الشيخ رز في منطقة الشيخ مقصود ضمن مدينة حلب لتأمين النقص في بعض أنواع السلع الغذائية حينما يتم فقدانها من أسواق النظام السوري[4]. بينما اعتمدت على معبر تل أبيض شمال الرقة قبل سيطرة تنظيم "داعش" عليه في السيارات الأوروبية إلى أن أصبحت تستوردها من سرمدا شمال إدلب حتى بعد سيطرة فصائل المعارضة مجدداً على معبر تل أبيض.

ومنذ عام 2017 أصبحت مناطق المعارضة ممرّ عبور للبضائع التركية إلى مناطق الإدارة الذاتية الكردية حيث يتم استيراد الأسمنت والحديد وبعض الموادّ الغذائية مثل السكر والشاي والزيت وبشكل أقل المعدات الصناعية وقطع التبديل. ومن غير المسموح لأي تاجرٍ بيعُ تلك السلع دون الحصول على موافقة من مسؤولي الإدارة الذاتية[5].

كذلك، أصبحت مناطق سيطرة "قسد" ممر عبور للبضائع المستوردة من العراق إلى مناطق المعارضة، التي كانت تعتمد بشكل أكبر على النفط ومشتقاته والحبوب التي تُصدّرها الإدارة الذاتية إليها. علماً، أنّ انخفاض أو ارتفاع عمليات التبادل التجاري بين مناطق المعارضة و"قسد" لطالما ارتبط بالمصالح الأمنية والاقتصادية مثلما هو موضَّح أدناه:

- **أمنياً:** أغلقت المعارضة معبرَيْ "عون الدادات" و"أم جلود" قرب منبج شرقي حلب لفترات زمنية بعيدة ومتفاوتة بين عامَيْ 2019 و2021 أمام حركة النقل والعبور للأفراد والشاحنات لمخاوف من استخدام هذه المعابر في نقل مواد متفجّرة غير مصنّعة أو مصنّعة إلى مناطق سيطرة المعارضة.
- **اقتصادياً:** هناك اعتماد من كِلا الطرفين على الضرائب المحدَّدة على السلع والخدمات خلال عمليات التبادُل التجاري من المعابر والتي يقوم بها التُّجّار.

[4] مقابلة أجراها فريق البحث مع أحد أعضاء المجلس المحلي في الهلّك سابقاً. واتس أب، 30-1-2022.
[5] مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤولين محليين من طرف المعارضة والإدارة الذاتية، واتس أب، 29-1-2022.

4. العلاقة بين فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام:

تُسيطر هيئة تحرير الشام على إدلب وريفها وجزء من ريف حلب الغربي، فيما تسيطر فصائل الجيش الوطني على مناطق شمال حلب على امتداد مدن جرابلس والباب وأعزاز وعفرين، وشمال الرقة والحسكة في المنطقة الواقعة بين مدينتَيْ تل أبيض ورأس العين.

كانت هيئة تحرير الشام أقلَّ اهتماماً بتقييد التجارة مع مناطق الجيش الوطني؛ عندما كانت العوائد التي تحصل عليها من القضاء على فصائل المعارضة ضِمن مناطقها حتى عام 2018 أحدَ مصادر التمويل لديها، وهذا يشمل المُعدّات والمقرّات والمنشآت الاقتصادية وغيرها.

ورغم وجود حواجز تفتيش بين مناطق سيطرة الهيئة والجيش الوطني إلا أنّها لم تمنع تدفُّق السلع إلّا مع منتصف عام 2021، حيث بدأت مواردها بالانخفاض جرّاء تدفُّق المحروقات وبعض السلع الأساسية من تلك المناطق؛ فقامت في 4 آب/ أغسطس 2021، بحملة على معبر "الغزاوية" وتوغلت قرابة 3 كم في مناطق سيطرة الجيش الوطني لوقف محطّات بيع المازوت والبنزين بأسعار أقل من أسعار السوق[6]. كما كانت قد أصدرت قبل ذلك قراراً بمنع دخول بعض المواد الغذائية إلى إدلب[7].

ومع ذلك، بقيت الهيئة تحاول إرسال بعض السلع المُستورَدة من معبر "باب الهوى" إلى مناطق شمال حلب، وغالباً ما يقوم بتلك العمليات التجارية تُجّارٌ متعاونون معها.

[6] "ليس نصرة لدرعا.. هيئة تحرير الشام تدفع بتعزيزات نحو معبر الغزاوية وتسيطر على حواجز للجبهة الوطنية". شبكة شام، 4-8-2021، الرابط

[7] "تحرير الشام تمنع دخول بعض الخضروات من ريف حلب إلى إدلب". نداء بوست، 31-7-2021، الرابط

أبرز السلع المتدفقة عبر مناطق السيطرة في سورية خلال عام 2021

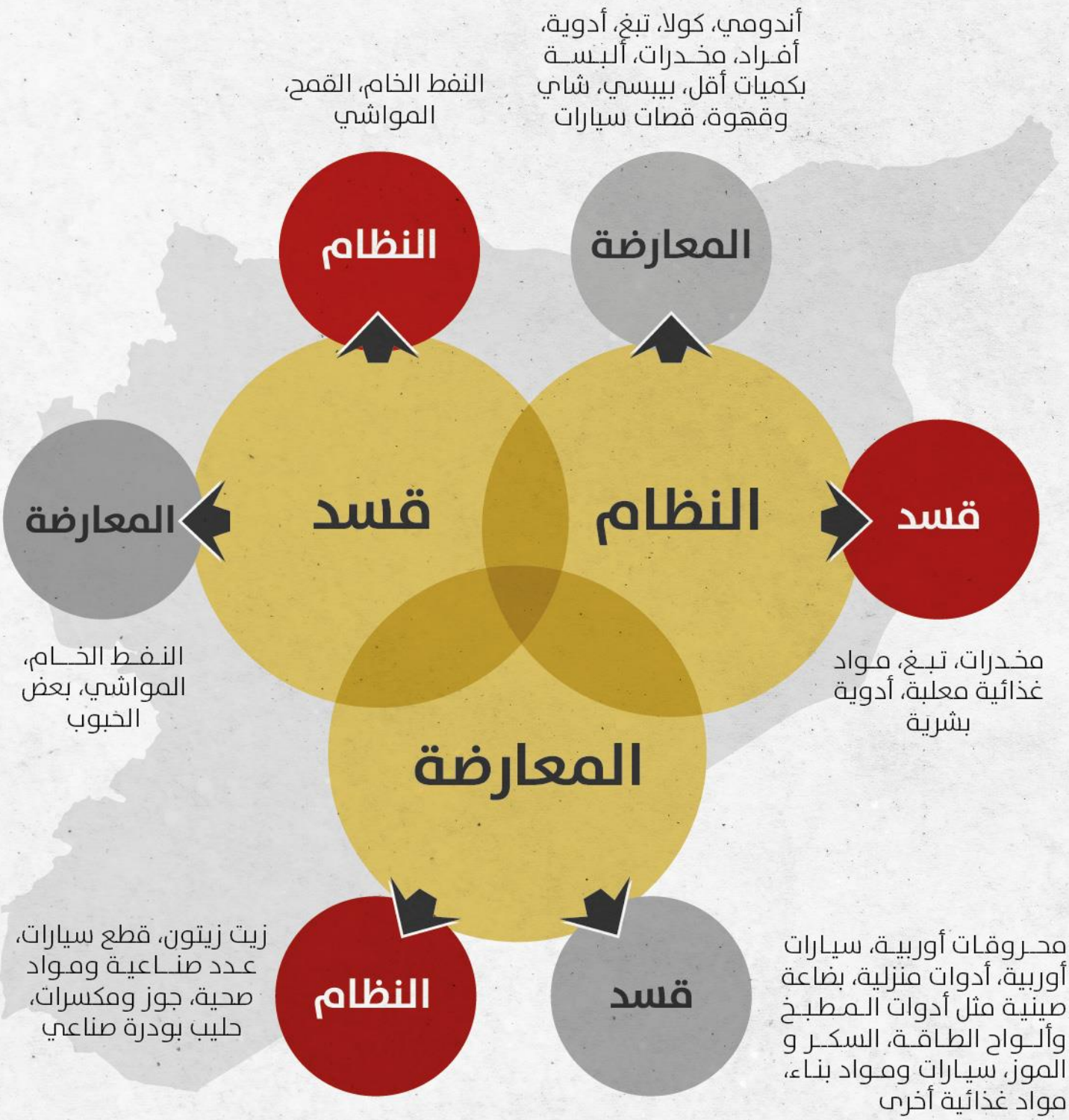

ثانياً: العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين الدوليين

1. العلاقة بين روسيا والنظام السوري:

تقوم العلاقة الاقتصادية بين النظام وروسيا على التبادُل غير المتكافئ للسلع والمصالح مثلما هو موضَّح أدناه:

1.1 مصالح روسيا:

- التسويق للسلاح الروسي من خلال عرضه وتجربته في سورية على أمل تعزيز مبيعاته للعالم.
- الوصول إلى أسواق الغاز الناشئة المُنافِسة لروسيا، التي يُساهم وجودها في مياه البحر المتوسط في ذلك.
- توسيع أنشطة الشركات الروسية في الشرق الأوسط في مجال الطاقة وتوريد المنتجات المحلية، حيث تبيع روسيا القمح والحبوب لسورية وتركيا وتطمح بإيصال منتجاتها لبقية الدول مما يجعل سورية مركزاً لوجستياً مهماً.
- الاستثمارات الخاصة للمقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من خلال عمل الوكالات الأمنية واستثمارات الطاقة والغاز وتهريب الآثار وغير ذلك من الأنشطة.

لقد أمّن النظام السوري لروسيا هذه المصالح، بل استطاع فعلياً أن يصنع البيئة المواتية لتكوين المصالح الروسية وتنميتها، فقد أكد بوتين مطلع 2011 على هذه المسألة حيث قال: "ليس لدينا مصالح هناك، لا مشاريع كبرى ولا قواعد عسكرية"[8] ولكن بوتين نفسه أعاد التأكيد مرة أخرى بعد 10 سنوات من اندلاع النزاع في البلاد بأنه "ينطلق من مصالح روسيا في اتخاذ قراراته بسورية"[9].

وعليه، نمت مصالح روسيا عاماً بعد آخر، وهي وإنْ لم تحصل على كل ما دفعته إلا أنّها استطاعت الحصول على استثمارات مستقبلية تضمن لها تحقيق مصالحها.

2.1 مصالح النظام السوري:

- تصدير بعض السلع المتمثلة بالخضراوات والفواكه رغم ارتفاع كلفة التخزين والتصدير.
- اعتماد رجال الأعمال السوريين بشكل واضح على روسيا التي أصبحت مركز إقامة وتجارة لبعضهم عَبْر القيام باستثمارات تُدِرّ عليهم دخلاً مقبولاً.
- تغطية العجز في الإنتاج المحلي من القمح، حيث يستورد النظام ما لا يقل عن نصف الاستهلاك المحلي من روسيا[10].
- المساهمة في تمويل الموازنة، حيث قدّمت روسيا بين عامَيْ 2013 و2018 ديوناً لحكومة النظام على شكل صفقات نفط غير مدفوعة أو أموال مُرسَلة بقرض بفائدة.
- تقليص حجم العقوبات الاقتصادية عن النظام من خلال دَعْم دبلوماسية الضغوط غير المباشرة التي تعمل عليها روسيا من أجل حثّ الدول العربية على إقناع الولايات المتحدة بالحصول على استثناءات من العلاقة معه.

---

(8) أنطوان ماراداسوف، "روسيا انتظرت الفرصة طويلاً". الشرق الأوسط، 16-3-2021، الرابط

(9) "بوتين: أنطلق في قراراتي في سورية من مصالح روسيا". روسيا اليوم، 16-1-2021، الرابط

(10) "رقم: كمية القمح المتعاقد على توريدها إلى سورية عام 2021". من هم، 2-2-2021، الرابط

2. العلاقة بين إيران والنظام السوري:

تقوم العلاقة الاقتصادية بين النظام وإيران على النمو البطيء والواسع الذي يشمل معظم القطاعات في سورية.

2.1 مصالح إيران:

يمكن اختصار مصالح إيران الاقتصادية في سورية بمجموعة من المشاريع أبرزها[11]:

- مشروع خطّ الغاز الإسلامي الذي يقضي بتمديد أنابيب الغاز من إيران نحو شواطئ سورية مروراً بالعراق، مما يضمن لها تغطية المنطقة على شكل يُشبِه الهيمنة الإيرانية على العراق عَبْر ملف الغاز، وكذلك ضمان إمدادات أسهل لدول أوروبا.
- السيطرة على إنتاج الفوسفات في سورية، وذلك لاستخداماته العسكرية وكذلك المدنية وما يترتب على ذلك من توظيف في الصناعات النووية.
- التحكم بمطار دمشق الدولي، للاستفادة منه في عمليات النقل والدعم لمختلف أنحاء العالم، لا سيما من ناحية تعقيد مسارات المُلاحَقة لشبكة تُجّارها وسلعها المنتشرة حول العالم وتنويع أنشطتها في بقعة جغرافية أكبر من خلال المطار.
- التحكُّم بملفَّيْ الاتصالات والكهرباء في سورية؛ لِمَا لهما من أهمية حيوية في السيطرة على مفاصل البلاد وامتداد هذين الملفيْنِ الأمني والسياسي.
- تغطية جزء من نفقات الميليشيات التابعة لإيران عَبْر عمليات تبييض الأموال التي تقوم بها شركات وهمية وأخرى حقيقية.
- التهرُّب من العقوبات الاقتصادية وخلط الأوراق من خلال ممارسة عمليات تبييض أموال في المنطقة عَبْر شركات وهمية وأخرى تُدِرّ أرباحاً على الميليشيات المدعومة من إيران.

2.2. مصالح النظام السوري:

- الحصول على إمدادات مستمرّة لتغطية العجز في قطاعات الغذاء والصحّة والنفط ضِمن الخط الائتماني المُوقَّع بين الطرفين والذي يصل حدّه السنوي إلى 6 مليارات دولار.
- صيانة المؤسسات الرسمية للدولة وتقديم الدعم اللوجستي لها.
- التهرُّب من العقوبات الاقتصادية عَبْر الاستفادة من خبرة إيران في إنشاء شبكة من التُّجّار والشركات ومكاتب الصرافة ومُحصِّلي الأموال وغيرها من الأدوات.

[11] خالد تركاوي، "التنافس الاقتصادي الروسي الإيراني في سورية". مركز جسور للدراسات، 22-4-2021، الرابط

3. العلاقة بين المعارضة السورية وتركيا

تقوم علاقة تركيا الاقتصادية مع المعارضة السورية على 3 مُرتكزات رئيسية هي:

- **معابر أكثر مقابل تهريب أقل**؛ لأن زيادة عدد المعابر وتقديم تسهيلات للتجار على كِلا الطرفين يساعد على ضبط التجارة وتقليل عمليات التهريب وما يتبعها من مشاكل أمنية مُترتّبة عليها، حيث نجد أن لدى تركيا حالياً معابرَ في معظم المدن والبلدات الحدودية التي تسيطر عليها المعارضة، فيما تحافظ على إغلاق المعابر مع مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية نظراً للمخاطر الأمنية.
- **تسهيلات تجارية و إنسانية**؛ بما يؤدي إلى تنشيط حركة التجارة بين الطرفين والسماح للتُّجّار في الطرف السوري بالقيام بعمليات الاستيراد والتصدير عَبْر الموانئ التركية. كما تسمح تركيا للمنظمات الإنسانية بإدخال المساعدات وشراء المنتجات اللازمة لأعمالها من تركيا، والذي يُؤمّن لها سهولة تحرُّك أكبر في المنطقة.
- **تعزيز مكاسب التُّجّار المحليين**، في تركيا خاصة الذين ينشطون عند الحدود الجنوبية، والتي تُعتبَر ذات تنمية أقل من المناطق الشمالية؛ لأسباب جغرافية، مما طور التجارة التركية إلى سورية بشكل كبير وجعل منتجاتها -لا سيما الأغذية والألبسة- تصل إلى معظم مناطق النفوذ بما فيها التي يسيطر عليها النظام.

بالمقابل، سعى التُّجّار السوريون الذين ينشطون في مناطق المعارضة، والسلطات المحلية في هذه الأخيرة، ومنظمات المجتمع المدني للاستفادة من العلاقة الاقتصادية مع تركيا في تحسين الواقع المعيشي للسُّكّان المحليين بشكل رئيسي.

وعليه، يتم استيراد موادّ البناء من تركيا لاستخدامها في مشاريع السكن البديل، وكذلك السلع الغذائية والمنظمات من أجل سِلال النظافة والسِّلال الغذائية. كما يستورد عدد كبير من التجار موادَّ كسلع الطاقة الشمسية التي تنتشر بكثرة في الشمال السوري، وبعضها ربما يُرسَل إلى مناطق النظام و"قسد"، وتحاول الحكومة المؤقتة التابعة للمعارضة دعم قيام مدن صناعية على الحدود السورية التركية بالاستفادة من حالة الأمان السائدة في هذه المناطق لتشجيع التُّجّار السوريين والأتراك على الدخول والعمل في سورية والاستفادة من المزايا النسبية المتوفِّرة في المنطقة وخاصة العِمالة الرخيصة.

شباط / فبراير 2022

أبرز السلع الأجنبية في مناطق سيطرة النظام والمعارضة وقسد

السلعة	التصنيف	المنشأ	درجة توافرها	متوسط سعرها بالليرة السورية	البديل الوطني
بطاريات الإنارة	تجهيزات منزلية	صيني	معظم المحال التجارية	41 ألفاً	متوفر بسعر أقل
شاحن بطارية	تجهيزات منزلية	صيني	معظم المحال التجارية	ألف	متوفر بسعر أقل
ليدات	تجهيزات منزلية	صيني	معظم المحال التجارية	5 آلاف للمتر	متوفر بسعر أقل
ألواح طاقة شمسية	تجهيزات منزلية	صيني	معظم المحال التجارية	140 ألفاً	متوفر بسعر أقل
انفيرتر	تجهيزات منزلية	صيني	معظم المحال التجارية	150 ألفاً	متوفر بسعر أقل
مراوح كهربائية	تجهيزات منزلية	صيني	معظم المحال التجارية	200 ألف	متوفر بسعر أقل
مكانس كهربائية	تجهيزات منزلية	صيني	معظم المحال التجارية	180 ألفاً	متوفر بسعر أقل
طباخ كهربائي	تجهيزات منزلية	صيني	معظم المحال التجارية	90 ألفاً	متوفر بسعر أقل
بنطال جينز	ملبوسات	تركي	بعض المحال التجارية	45 ألفا (من 70 إلى 100 ليرة تركي)	متوفر بسعر أقل
جاكيت	ملبوسات	تركي	بعض المحال التجارية	69 ألفاً (من 100 إلى 125 ليرة تركي)	متوفر بسعر أقل
كنزة	ملبوسات	تركي	بعض المحال التجارية	37 ألفا (من 50 إلى 75 ليرة تركي)	متوفر بسعر أقل
بيجامة	ملبوسات	تركي	بعض المحال التجارية	89 ألفاً (من 200 إلى 250 ليرة تركي)	متوفر بسعر أقل
حليب أطفال	مستلزمات أطفال	إيراني	معظم المحال التجارية	9 آلاف	متوفر بسعر أقل

أبرز السلع الأجنبية في مناطق سيطرة النظام والمعارضة وقسد

السلعة	التصنيف	المنشأ	درجة توافرها	متوسط سعرها بالليرة السورية	البديل الوطني
حفاضات الأطفال	مستلزمات أطفال	أوروبي	بعض المحال التجارية	15 ألفاً	متوفر بسعر أقل
أرز	مواد غذائية	صيني	معظم المحال التجارية	ألفين	متوفر بسعر أقل
زيت دوار الشمس	مواد غذائية	تركي	بعض المحال التجارية	7 آلاف	متوفر بسعر أقل
سمن	مواد غذائية	تركي	بعض المحال التجارية	8 آلاف	متوفر بسعر أقل
شاي	مواد غذائية	صيني	معظم المحال التجارية	24 ألفاً	متوفر بسعر أقل
بن	مواد غذائية	صيني	معظم المحال التجارية	20 ألفاً	متوفر بسعر أقل
التبغ	مشروبات	ألماني	معظم المحال التجارية	24 ألف للكروز	متوفر بسعر أقل

4. العلاقة بين النظام السوري وحزب الله:

شكّلت سورية مصدر تمويل جديد لحزب الله، بعدما كان يعتمد بشكل رئيسي على إيران، وموارد الخزينة في لبنان، والتي تراجعت قدرته على الاستفادة منها منذ أواخر عام 2019 أقل من أي وقت مضى.

تقوم العلاقة الاقتصادية بين النظام السوري وحزب الله على أساس تبادُل المصالح لا أكثر؛ باعتبار هذا الأخير جهة غير رسمية لا يُمكن إبرام العقود أو الاتفاقيات المُتبادَلة معها.

1.1 مصالح حزب الله:

- توفير مساحات زراعية واسعة لتصنيع الحشيش وتأمين مَرافِق لصناعة وتوزيع وتصدير الحبوب المخدِّرة التي تُعَدّ أحد أهم مصادر تمويل الحزب.
- الوصول إلى السوق السوري والأسواق الخليجية لتصريف البضائع والسلع والخدمات، التي يتمثّل معظمها بالموادّ المخدرة والأسلحة الفردية والعقارات.
- التهرُّب من العقوبات والقيود المفروضة أو المحتملة على الحزب؛ عَبْر الاستفادة من السوق السوداء في سورية وشبكات المتعاقدين ورجال الأعمال السوريين واللبنانيين.
- توفير موارد ذاتية لتغطية نفقات الميليشيات المحلية التابعة للحزب والتي أسَّسها في سورية، بحيث تصبح قادرة على تمويل نفسها عسكرياً واقتصادياً.

2.1 مصالح النظام السوري:

- دَعْم عمليات تصدير واستيراد السلع من مرفأ بيروت، لكن قدرة الحزب في هذا الصدد تراجعت بعد التفجير الذي تعرّض له هذا الأخير عام 2020، وعدم قدرته على استخدام مرفأ طرابلس كبديل عنه.
- تأمين دخول وخروج أفراد من شبكة المحسوبية التابعة للنظام لا سيما المدرجين على قوائم العقوبات عَبْر مطار بيروت الدولي.
- تأمين القطع الأجنبي والمحروقات والكثير من مواد التصنيع الحربي وأجهزة الاتصالات ذات الاستخدامات الأمنية عَبْر السوق المحلية في لبنان، لكن قدرة الحزب على ذلك تراجعت بشكل كبير بعد الأزمة المالية التي تعرضت لها هذه الأخيرة أواخر عام 2019.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين في سورية

1. مستقبل العلاقة "التركية - الإيرانية – الروسية" في سورية:

تُعتبَر روسيا شريكاً تجارياً رئيسياً لتركيا بقيمة تجارية سنوية تزيد عن 25 مليار دولار[12]. كما تمتلك إيران حدوداً برية مع تركيا، وترتبط معها بتبادُل تجاري يزيد عن 5 مليارات دولار أمريكي سنوياً[13]. تطمح هذه الدول لتطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينها. لكن في سورية كانت المصالح متضاربة بشكل كبير ونقاط الالتقاء ضعيفة للغاية. وفيما يلي استعراض لقضايا الالتقاء والتنافُس بين تلك الدول على نحو أوضح:

- **الطاقة:** يتطلّع الفاعلون الثلاثة لأن يكون لهم حصّة من حقول النفط والغاز الموجودة في سورية برّاً أو بحراً. ففي الوقت الذي تتمركز كل من إيران وروسيا في مناطق قريبة من حقول الطاقة في الجزيرة السورية فإن تركيا تأمل الوصول لهذه المناطق واستثمار حقول النفط فيها، رغم أنّ ذلك قد يكون في سياق إعادة اللاجئين وقضايا إعادة الإعمار[14].

كما تُعَدّ قضية الإمداد من أبرز نقاط الخلاف، فإيران تريد بناء خط يضمن وصول الغاز الطبيعي المُنتَج من قِبلها لأوروبا فيما ترغب تركيا بإتمام مشروع خطّ الغاز العربي، وغالباً ما تتعارض هذه الخطوط مع المصالح الروسية؛ كونها تنتقص من قيمة المُستورَدات الأوروبية من روسيا.

كما أنّ التنافُس في ملف الكهرباء في سورية بين كل من إيران وتركيا وارد جداً مُقارَنةً مع حالة العراق، حيث استطاعت إيران إخراج تركيا من قائمة المُوَرِّدين للعراق وهيمنت على سوق الطاقة الكهربائية واستفادت منه لأغراض سياسية واقتصادية.

- **الفوسفات:** يُعَدّ الفوسفات محلّ تنافُس شديد بين كل من روسيا وإيران، بينما تغيب تركيا عنه، كون حقول الفوسفات الرئيسية تقع في البادية السورية وهي مواقع يُمكن لكل من روسيا وإيران الوصول إليها دون تركيا التي من غير المتوقَّع أن يكون لها أيّ اهتمام بهذه السلعة لاحقاً.
- **الطرق البرية والموانئ البحرية:** تمتلك تركيا أبرز الموانئ البحرية على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ويُعتبَر ميناء مرسين متطوّراً مقارنةً بالموانئ التي تسيطر عليها روسيا وإيران في سورية وهي اللاذقية وطرطوس وهما ميناءان يقعان تحت رقابة دولية في إطار محاولة تطبيق العقوبات على النظام، مما يعطي ميناء مرسين البحري أفضلية عليهما. وتأتي أهمية الطرق البرية من تجارة الترانزيت التي تبدأ من معبر باب الهوى على الحدود "السورية – التركية" وتنتهي بمعبر نصيب على الحدود "السورية – الأردنية"، ومن المتوقّع أن يصبّ افتتاح هذه الطرقات في مصلحة كل من تركيا وروسيا دون أن تعارض إيران بالضرورة مثل هذا التوافُق.

---

(12) "مكانة روسيا بالنسبة لتركيا". روسيا اليوم، 5-3-2020، الرابط

(13) "الانعطافة الاقتصادية في العلاقات التركية-الإيرانية". مركز كارنيغي، 20-3-2016، الرابط

(14) "دعوة أردوغان للعالم: نفط سورية لإعمارها وتوطين اللاجئين". الأناضول، 17-12-2019، الرابط

- **حصة المُنتَجات في السوق السورية:** التي من المتوقَّع أن تُشكِّل مجالاً للتنافُس بين تُجّار الدول الثلاث، حيث تنتشر المُنتَجات الإيرانية بشكل واسع في المحالّ التجارية السورية، في حين يأتي انتشار المُنتَجات الروسية بدرجة أقل نظراً لارتفاع سعرها واختلاف الثقافة بين الدولتين، وفي حال دخول المُنتَجات التركية لجميع الأسواق من المتوقَّع أن تحتلّ مرتبة متقدِّمة، لتفوُّقها من حيث الجودة والثقافة مع نظيرتها السورية، وهو ما يحصل فعلاً في شمال البلاد.

يبدو التنافُس الاقتصادي بين إيران وروسيا في سورية أكثر وضوحاً منه مع تركيا، التي لا يوجد مُنافِس لها في المناطق التي تستهدفها شمال البلاد والتي تُسيطر عليها المعارضة، بينما يقتصر التنافُس في مناطق سيطرة النظام على روسيا وإيران.

ومن المتوقَّع أن تكون استفادة إيران الراهنة أكبر بكثير من روسيا، كونها تمتلك خبرات واسعة في توظيف حالة الفوضى عَبْر السوق السوداء، بينما تُعَدّ النظرة الإستراتيجية لموسكو أكثر وضوحاً تجاه القضايا الاقتصادية في سورية، في حين تبدو رؤية تركيا حول الاستفادة من الاقتصاد السوري أقل وضوحاً وتنحصر على مناطق الشمال رغم إمكانياتها وقُدُراتها المتقدمة مُقارَنةً بإيران.

إنّ حالة عدم الاستقرار التي تُفضِّلها إيران للاستفادة من الأسواق السوداء من شمال لجنوب سورية، مرتبطة بسلعها الرخيصة التي باتت تغزو الأسواق، والمتعاملون معها أصبحوا شبكة تمتلك مراكز عمل لها أبعاد إقليمية للتهرُّب من العقوبات. لدى التُّجّار المحسوبين على إيران استثمارات عقارية في سورية وقُدُرات على جمع القطع الأجنبي مقابل بيع السلع الإيرانية بحماية عسكرية ونفوذ سياسي واسعيْن.

بينما في حالة الاستقرار تدرك إيران أن مكاسبها ستنخفض على حساب روسيا رغم العقود المُوقَّعة مع النظام، في ظل ضَعْف الإمكانات لديها مُقارَنةً بروسيا خاصة في مجالَي الطاقة والاستثمار البحري. ومع ذلك، إنّ مجالات مثل الطرق البرية والعقارات قد تُمثِّل المساحة المشتركة بين الطرفين، ويبقى ذلك مُتوقِّفاً على نتيجة التنافُس ومكاسب الأطراف المختلفة، رغم أنّ الاعتقاد بتراجُع ما حققه الطرفان الروسي والإيراني حتى الآن قد لا يبدو منطقياً.

بدورها، عزّزت تركيا من وجودها في الشمال السوري واستطاعت أن تملك موضع قدم في الاقتصاد، فالحوكمة المُتَّبَعة في مناطقه تحاكي مثيلاتها في تركيا، التي تمتلك قُدُرات اقتصادية أكثر قابليةً للوصول إلى مناطق النظام السوري في حالة الاستقرار رغم عدم التوافُق السياسي، أمّا في ظل ظروف عدم الاستقرار فيبدو أنّ تركيا مُتَّجِهة لدفع عجلة التنمية في الشمال فقط وضِمْن الحدود الدنيا اللازمة لتأمين عودة اللاجئين وتخفيف الأعباء عنها داخل أراضيها.

2. مستقبل العلاقة بين الفاعلين المحليين في سورية:

تُمارِس القُوى المحلية والمجموعات المسلّحة في سورية أدواراً اقتصادية أقل من تلك التي تمارسها الدولة وأعلى من تلك التي تمارسها الشركات في الأسواق. يُمكن أن يتم تشبيه هذه القُوى بمجموعات قابضة في سوق احتكار القلّة؛ فهي قادرة على التأثير في السوق بشكل كبير ولديها ميزة امتلاك المُنتَجات والتحكُّم بسعرها. كذلك، تستطيع التأثير في القوانين والقرارات اللازمة لتعديل شروط المنافسة لصالحها بشكل دائم ومستمر.

وعليه، من المتوقَّع أن المستقبل سيحمل توازُناً من نوع ما في السوق السورية لصالح تمايُز السلع التي تمتلكها هذه القُوى والمجموعات. ففي الوقت الذي سيُسيطر فيه حزب الله على تجارة المخدرات وحبوبها قد تتفرد الفرقة الرابعة بعمليات النقل إضافة لإنتاج السجائر وبيعها. وبينما ستُسيطر قوات سورية الديمقراطية على سلعتَي الحبوب والمحروقات فإن هيئة تحرير الشام قد تُهيمن على سلع إستراتيجية مثل السكر والحديد والموز والدجاج وغيرها من السلع ذات التصريف اليومي.

التوزيع في حالة عدم الاستقرار سيكون لصالح تقاسُم مناطق النفوذ من ناحية جغرافية، أمّا في حالة الاستقرار القائمة على الحل السياسي وعلى فرض عدم خروج هؤلاء الفاعلين من الأسواق بسهولة فمن المُتوقَّع أن يتم تقاسُم المصالح والسلع لما يخدم عمليات التجارة وتصنيع السلع المحظورة وبما يحقق نفوذاً أوسع لهم في الشأن السياسي وقدرة على التحكُّم بالقرار الداخلي وضمان القاعدة الشعبية الموالية لهم بتقديم مساعدات عينية أو نقدية أو على شكل وظائف في المؤسسات الرديفة.

تُمثِّل حالة لبنان بفصائلها نموذجاً واضحاً في هذا الصدد؛ فلكل جماعة أو حزب نفوذ اقتصادي وسياسي وكذلك عسكري، وكذلك حالة كولومبيا التي انخرطت أطرافها في عمليات تهريب وتجارة المخدِّرات لتأمين مصادر التمويل ثم وصلت إلى حالة من التوازُن النسبي والقبول على خلفية توافُقات سياسية تُفضي إلى مرحلة انتقالية في مجالَيْ الاقتصاد والسياسة[15].

علماً، أنّ الجماعات أو القُوى في حالة سورية تعمل كسماسرة أو وُسطاء لصالح دول أكبر تُمثِّلها من الناحية الاقتصادية وتضمن لها القدرة على تصريف السلع وتأمين المصالح الاقتصادية. ويُمكن لهذا الدور أن يتعاظم مع الوصول إلى مرحلة الاستقرار، حيث ستحتاج معظم الدول لقُوى محلّية من أجل تأمين مصالحها الاقتصادية.

[15] "الكوكايين والفقر يهددان السلام في كولومبيا، وكالة الأناضول". 2-4-2017، الرابط

خُلاصة:

كان النظام السوري أكثر مُرونةً في القضايا الاقتصادية من بقية الأطراف، حيث سعى لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تعامُلاته مع مختلف الفاعلين في سورية بما في ذلك المعارضة وتركيا، في محاولة للاستفادة ممّا تُوفِّره من سلع ومَوارِد لتعزيز مكاسبه.

نظر النظام إلى مناطق شمال شرق البلاد على أنها بقعة جغرافية غنيّة لا بدّ من الاستفادة من نفطها وحبوبها. وبالتالي، ضرورة إقامة علاقات تجارية واسعة فيها، سواء أثناء سيطرة تنظيم "داعش" عليها قبل 2017 أو بعد سيطرة "قسد" عليها.

التداخُل مع لبنان كان مساحة عمل للنظام عن طريق حزب الله، الذي استثمر في سورية سواءً عَبْر المساحات الزراعية وورَش عمل الحبوب المخدِّرة، أو بتطوير شبكات أعماله لتوسيع تجارته. بالمقابل، قدّم الحزب للنظام المحروقات والمُعدّات والوصول إلى المَرافِق اللبنانية الرسمية لضمان آمِن للتصدير والاستيراد. ومع ذلك، شابَ العلاقةَ بين الطرفين شيءٌ من التنافُس؛ خاصةً في مجال تصنيع وتهريب المخدرات التي انخرطت فيها الفرقة الرابعة بشكل أكبر في 2021.

عززت كل من إيران وروسيا علاقاتهما الاقتصادية مع النظام من خلال توقيع عقود طويلة الأمد لضمان نفوذهما في المنطقة، وبدَا التنافُس الاقتصادي بينهما أكثر وضوحاً منه مع النظام، الذي تحوَّل إلى قوّة محلية صغيرة لها مصالحها المتنافسة مع قُوى محلية أخرى مماثلة أكثر من كونه قوة كبيرة قادرة على التأثير.

طوّرت المعارضة علاقاتها الاقتصادية مع تركيا بحكم الحدود والحاجة، وعزّزت تركيا تجارتها مع المعارضة لأسباب استثمارية وأخرى إنسانية، مع الأخذ بالاعتبار للعامل الأمني. كما استطاعت أن تستخدم مُنتَجات تركيا في تطوير العلاقات مع النظام و"قسد"، حيث بَنَتْ قوتها الاقتصادية على المواد الخام في مناطقها والمعابر مع العراق مُحقِّقة مواردَ جيدةً.

هكذا بدت العلاقات الاقتصادية بين القُوى الفاعلة في سورية أكثر تقارُباً ويمكن من خلالها البناء لمستقبل أفضل في قضايا إعادة الإعمار والتجارة. كما يُمكن أن يقوم توازُن اقتصادي من نوعٍ مَا بين الجماعات المحلية المتصارعة، ولكنه لن يمنع حتماً النزاعَ العسكريَّ الذي سيُحسم نتيجة العلاقات الاقتصادية البَيْنيَّة النهائية.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول _ مكاتب بلازا
طابق/2_مكتب 3#_باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co